

3 May 2012  
Arabic  
Original: English

## اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

الدورة الأولى

فيينا، ٣٠ نيسان/أبريل - ١١ أيار/مايو ٢٠١٢

### الأمن النووي: نتائج مؤتمر قمة سيول لعام ٢٠١٢ المعني بالأمن النووي

#### ورقة عمل مقدمة من جمهورية كوريا

عُقد مؤتمر قمة سيول لعام ٢٠١٢ المعني بالأمن النووي يومي ٢٦ و ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٢. وتقدم جمهورية كوريا، بموجب كتابها هذا وبوصفها البلد المضيف لمؤتمر قمة سيول للأمن النووي، موجزا لنتائج المؤتمر للعرض على الدول الأطراف لكي تحيط بها علما وتنتظر فيها. ولا يعبر الموجز التالي إلا عن ملاحظات جمهورية كوريا وآرائها فيما يتعلق بمؤتمر القمة.

#### المشاركون

حضر مؤتمر قمة سيول لعام ٢٠١٢ المعني بالأمن النووي ٥٣<sup>(١)</sup> رئيس دولة وحكومة، وممثلون للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية والاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية. وبمقارنة الحضور بمؤتمر القمة المعقود في واشنطن عام ٢٠١٠، يتبين أن مؤتمر قمة سيول حضره سبعة مشاركين جدد هم: أذربيجان والدانمرك ورومانيا وغابون وليتوانيا وهنغاريا، إضافة إلى المنظمة الدولية للشرطة الجنائية. وقد مثل الاتحاد الأوروبي كل

(١) جمهورية كوريا (رئيسا)، الاتحاد الروسي، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، الإمارات العربية المتحدة، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إسرائيل، ألمانيا، إندونيسيا، أوكرانيا، إيطاليا، باكستان، البرازيل، بلجيكا، بولندا، تايلند، تركيا، الجزائر، الجمهورية التشيكية، جنوب أفريقيا، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، سنغافورة، السويد، سويسرا، شيلي، الصين، غابون، فرنسا، الفلبين، فنلندا، فييت نام، كازاخستان، كندا، ليتوانيا، ماليزيا، مصر، المغرب، المكسيك، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، نيجيريا، نيوزيلندا، الهند، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.



من رئيس المجلس الأوروبي ورئيس المفوضية الأوروبية، فأصبح بذلك العدد الإجمالي للزعماء المشاركين ٥٨ زعيماً.

### برنامج مؤتمر القمة

عُقد مؤتمر قمة سيول لعام ٢٠١٢ المعني بالأمن النووي يومي ٢٦ و ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٢ في مركز المؤتمرات والمعارض. وقد افتُتح مؤتمر القمة رسمياً مساء ٢٦ آذار/مارس بحفل استقبال وعشاء عمل. ثم عقدت في ٢٧ آذار/مارس جلسة صباحية تلاها غداء عمل ثم جلسة مسائية.

وكان جدول أعمال كل جلسة من الجلسات كما يلي:

- ٢٦ آذار/مارس (الاثنين)
  - عشاء عمل: استعراض التقدم المحرز منذ اختتام مؤتمر قمة واشنطن المعقود في عام ٢٠١٠
- ٢٧ آذار/مارس (الثلاثاء)
  - الجلسة العامة الأولى: التدابير الوطنية والتعاون الدولي الراميين إلى تعزيز الأمن النووي، بما في ذلك الالتزامات المستقبلية
  - غداء عمل: التفاعل بين الأمن والسلامة النوويين
  - الجلسة العامة الثانية: التدابير الوطنية والتعاون الدولي الراميين إلى تعزيز الأمن النووي، بما في ذلك الالتزامات المستقبلية (تابع)

### بيان سيول

أحرز بيان سيول (انظر المرفق) تقدماً ملحوظاً في الجوانب التالية ذكرها. فقد نص البيان أولاً على آجال زمنية هامة للنهوض بأهداف الأمن النووي، منها مثلاً تعيين عام محدد (نهاية عام ٢٠١٣) لكي تعلن فيه الدول الأطراف عن إجراءات طوعية تهدف إلى التقليل من استخدام اليورانيوم العالي التخصيب وتحديد عام آخر (٢٠١٤) لإدخال اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية بصيغتها المعدلة حيز النفاذ. ويعكس البيان، ثانياً، ضرورة التصدي بشكل متسق لمسألتي الأمن النووي والسلامة النووية على السواء لتحقيق استدامة استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وهو يشدد أيضاً على الحاجة إلى تحسين سبل تأمين

الوقود النووي المستهلك والنفايات المشعة. ويحدد البيان، ثالثاً، تدابير معينة لمنع الإرهاب الإشعاعي وهي المسألة التي لم يتناولها مؤتمر قمة واشنطن إلا بشكل مقتضب.

ويستند بيان سيول إلى الأهداف والتدابير التي نص عليها بيان واشنطن الصادر في ٢٠١٠ من أجل تحديد المجالات الإحدى عشرة التالية ذات الأهمية والأولوية في مجال الأمن النووي ويعرض إجراءات محددة في كل منها، وترد هذه المجالات فيما يلي: هيكل الأمن النووي العالمي؛ ودور الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ والمواد النووية؛ والمصادر المشعة؛ والأمن والسلامة النوويان؛ وأمن النقل؛ ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية؛ والتحرّيات الجنائية النووية؛ وثقافة الأمن النووي؛ وأمن المعلومات؛ والتعاون الدولي.

وينص بيان سيول على الإجراءات المحددة التالية في المجالات الإحدى عشرة المذكورة أعلاه:

- إزالة اليورانيوم العالي التخصيب الذي لم يعد مستخدماً والتخلص منه
- التقليل من استخدام اليورانيوم العالي التخصيب: تشجيع إصدار إعلانات طوعية بحلول نهاية عام ٢٠١٣ عن اتخاذ إجراءات محددة تهدف إلى تقليص استخدام اليورانيوم العالي التخصيب
- الترحيب بالجهود الدولية لتطوير وقود اليورانيوم المنخفض التخصيب العالي الكثافة لأغراض الاستعاضة به عن أنواع وقود اليورانيوم العالي التخصيب في مفاعلات البحوث ومرافق إنتاج النظائر المشعة الطبية
- السعي إلى إدخال اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، بصيغتها المعدلة في عام ٢٠٠٥، حيز النفاذ بحلول عام ٢٠١٤
- الترحيب باعتماد الوكالة الدولية للطاقة الذرية تنظيم مؤتمر دولي في عام ٢٠١٣ لتنسيق أنشطة الأمن النووي
- تشجيع التبرع لصالح صندوق الأمن النووي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية
- إيجاد خيارات لاعتماد سياسات وطنية بشأن إدارة اليورانيوم العالي التخصيب في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية
- تشجيع التدابير الوطنية والتعاون الدولي الراميين إلى منع الإرهاب الإشعاعي

- تعزيز الحماية المادية للمرافق النووية وتحسين قدرات التصدي لحالات الطوارئ في حالة وقوع حوادث إشعاعية، مع الاستجابة على نحو شامل للشواغل المتعلقة بالأمن النووي والسلامة النووية
- تعزيز إدارة أنواع الوقود النووي المستهلك والنفايات المشعة
- تعزيز حماية المواد النووية والمصادر المشعة لدى نقلها: التشجيع على إنشاء نظام لإدارة تلك المواد وتتبعها بفعالية على الصعيد الوطني
- مكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية: تعزيز القدرة التقنية على التفتيش عن المواد النووية التي يُتجر بها اتجاراً غير مشروع والكشف عنها، وتشجيع تبادل المعلومات عن الأشخاص الضالعين في تلك الأنشطة من خلال التعاون مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية
- بناء القدرات في مجال التحريات الجنائية النووية للتمكين من التعرف على مصادر المواد النووية التي يُتجر بها اتجاراً غير مشروع
- الترحيب بإنشاء مركز امتياز للتدريب والتثقيف في مجال الأمن النووي، ودعم أنشطة التواصل بين تلك المراكز
- تعزيز ثقافة الأمن النووي: تشجيع القطاع الصناعي والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية وسائر جهات المجتمع المدني الفاعلة على المشاركة في المناقشات بشأن الأمن النووي
- تعزيز حماية المعلومات الحساسة ذات الصلة بالأمن النووي وتحسين تدابير الأمن الحاسوبي في المرافق النووية
- توطيد التعاون الدولي بسبل منها على سبيل المثال تقديم المساعدة إلى البلدان بناء على طلبها من أجل تعزيز قدرات الأمن النووي الوطنية
- تسمية هولندا بلداً مضيفاً لمؤتمر القمة المقبل المعني بالأمن النووي

### الإنجازات التي حققتها البلدان المشاركة والالتزامات التي قطعتها

في مؤتمر القمة المعقود في واشنطن، أعلن ٣٢ بلداً ما يزيد على ٧٠ التزاماً بشأن اتخاذ إجراءات محددة لتعزيز الأمن النووي، وقد بينت التقارير المرحلية الواردة من البلدان المشاركة أن تلك الالتزامات كادت تنفذ كلها تقريباً. وبالمثل، أعلنت البلدان المشاركة في مؤتمر قمة سيول عما يزيد على ١٠٠ التزام. ويرد فيما يلي موجز يعرض التقدم المحرز في

تنفيذ الالتزامات المعلن عنها في مؤتمر قمة واشنطن والالتزامات الجديدة التي أعلن عنها في مؤتمر قمة سيول.

- التخلص من اليورانيوم العالي التخصيب أو تحويله لاستخدامات غير عسكرية - جرى، منذ اختتام مؤتمر قمة واشنطن، إزالة ما يقرب من ٥٣٠ كيلوغراما من اليورانيوم العالي التخصيب من ثمانية بلدان بغرض التخلص منها، وهي كمية تكفي لإنتاج نحو ٢١ سلاحا نوويا. وإضافة إلى ذلك، أعلنت عدة بلدان أخرى عن التزامات جديدة بإعادة أرصدها من اليورانيوم العالي التخصيب التي لم تعد بحاجة إليها إلى منشأها. ويشار خصوصا إلى أوكرانيا والمكسيك اللتين تمكنتا من إزالة جميع أرصدهما من اليورانيوم العالي التخصيب "إزالة تامة" قبل انعقاد مؤتمر قمة سيول مباشرة، وذلك بإعادة تلك الأرصدة إلى الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية على التوالي. وفي السنتين التاليتين لمؤتمر قمة واشنطن، جرى خفض تخصيب كمية من اليورانيوم العالي التخصيب في الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية توازي ما يقرب من ٣٠٠٠ سلاح نووي لاستخدامها كيورانيوم منخفض التخصيب. وفيما يتعلق بالتقليل من استخدام اليورانيوم العالي التخصيب، يشجع البيان الصادر عن مؤتمر قمة سيول المشاركين فيه على الإعلان بحلول نهاية عام ٢٠١٣ عن إجراءات محددة طوعية تهدف إلى الحد من اليورانيوم العالي التخصيب. ويقر البيان أيضا بأن إيجاد خيارات في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية لاعتماد سياسات وطنية بشأن إدارة اليورانيوم العالي التخصيب سيساعد على تحقيق أهداف الأمن النووي.

- التخلص من البلوتونيوم وتأمينه - يعكف كل من الاتحاد الروسي والولايات المتحدة على تنفيذ اتفاق إدارة البلوتونيوم والتخلص منه المبرم بين البلدين في مؤتمر قمة واشنطن والذي سيسفر تنفيذه عن التخلص من كمية من البلوتونيوم تكفي لصنع ١٧٠٠٠ سلاح نووي. وقامت كازاخستان، بالتعاون مع الاتحاد الروسي والولايات المتحدة والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والوكالة الدولية للطاقة الذرية، بتأمين كمية من الوقود النووي المستهلك تحوي من اليورانيوم العالي التخصيب والبلوتونيوم ما يكفي لصنع بضع مئات من الأسلحة النووية، حيث نقلت الوقود المستهلك إلى مرفق جديد للتخزين الطويل الأجل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وأعادت السويد عدة كيلو غرامات من البلوتونيوم إلى الولايات المتحدة قبيل انعقاد مؤتمر قمة سيول.

• تحويل مفاعلات البحوث ومرافق إنتاج النظائر المشعة الطبية التي يتم تشغيلها بوقود اليورانيوم العالي التخصيب إلى استخدام وقود اليورانيوم المنخفض التخصيب - قامت الجمهورية التشيكية والمكسيك وفييت نام، بعد اختتام مؤتمر قمة واشنطن، بتحويل مفاعلات البحوث التابعة لكل منها من استخدام وقود اليورانيوم العالي التخصيب إلى استخدام وقود اليورانيوم المنخفض التخصيب، وقدمت بلدان عدة خططها للقيام بذلك. ويُشار خصوصا إلى إعلان بلجيكا وفرنسا وجمهورية كوريا والولايات المتحدة إقامة مشروع مشترك لتقييم فعالية نوع من وقود اليورانيوم المنخفض التخصيب والعالي الكثافة يمكن الاستعاضة به عن أنواع وقود اليورانيوم العالي التخصيب في تشغيل مفاعلات البحوث العالية الأداء. وإذا ثبتت فعالية هذه التكنولوجيا التي طورتها جمهورية كوريا استنادا إلى أسلوب التذرية بالطرد المركزي، فسوف تساهم بقدر كبير في تقليص استخدام اليورانيوم العالي التخصيب في الأغراض المدنية في جميع أنحاء العالم. وكذلك أعلنت بلجيكا وفرنسا وهولندا والولايات المتحدة إقامة مشروع مشترك آخر لتحويل إنتاج النظير المشع الطبي molybdenum-99 من استعمال أهداف اليورانيوم العالي التخصيب إلى أهداف اليورانيوم المنخفض التخصيب بحلول عام ٢٠١٥. وتعد هذه الجهود تقدما حقيقيا على صعيدي تعزيز سلامة الإنسان والقضاء على خطر الإرهاب النووي.

• تعزيز الاتفاقيات الدولية والمبادرات المتعددة الأطراف ذات الصلة بالأمن النووي - في السنتين التاليتين لمؤتمر قمة واشنطن، صدق ٢٠ بلدا إضافيا على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية بصيغتها المعدلة، فأصبح بذلك العدد الإجمالي للدول الأطراف في الاتفاقية ٥٥ دولة. وفي الوقت نفسه، صدق ١٤ بلدا لأول مرة على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي ليصل بذلك عدد الدول الأطراف في الاتفاقية إلى ٧٩ دولة. ومن بين البلدان الأربعة والثلاثين التي انضمت حديثا إلى الاتفاقيتين المذكورتين، شارك ١٨ بلدا في مؤتمر القمة المعني بالأمن النووي. وهناك أيضا أكثر من ١٠ بلدان أخرى بصدد تنفيذ عملية التصديق على الاتفاقيتين. أما جمهورية كوريا فقد حصلت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ على موافقة الجمعية الوطنية بشأن التصديق على الاتفاقيتين، وهي بصدد تعديل قوانينها الداخلية لكي يتسنى لها إيداع صكي التصديق. وفيما يتعلق باتفاقية الحماية المادية للمواد النووية بصيغتها المعدلة، فقد وافقت الدول المشاركة على العمل جنبا إلى جنب من أجل إدخال الاتفاقية حيز النفاذ بحلول عام ٢٠١٤، كما أتى في البيان الصادر عن مؤتمر قمة سيول. ووقعت ستة بلدان، هي الأرجنتين وتايلند وسنغافورة والفلبين وفييت نام

والمكسيك، بالالتزامات التي قطعتها في مؤتمر قمة واشنطن بالانضمام إلى المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي. وأيدت أذربيجان والجزائر وماليزيا بيان المبادئ الصادر عن المبادرة العالمية، وأصبح الآن عدد شركاء المبادرة ٨٥ شريكا. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ انضمت كازاخستان للشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل لتكون العضو الرابع والعشرين فيها. وأُخذ في عام ٢٠١١ القرار القاضي بتمديد ولاية الشراكة العالمية ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)؛ ويرحب بيان سيول بهذا التمديد ويشجع على توسيع المشاركة في المبادرتين. وتعزم الوكالة الدولية للطاقة الذرية تنظيم مؤتمر دولي عن الأمن النووي في عام ٢٠١٣ يهدف إلى تعزيز التنسيق فيما بين المبادرات المتعددة الأطراف ذات الصلة بالأمن النووي.

- إنشاء مراكز امتياز - شرعت البلدان بعد اختتام مؤتمر قمة واشنطن في إنشاء مراكز امتياز لتعزيز القدرات الوطنية للأمن النووي. وإضافة إلى البلدان الستة التي أعلنت في مؤتمر قمة واشنطن عن خطط لإنشاء مركز امتياز، وهي إيطاليا وجمهورية كوريا والصين وكازاخستان والهند واليابان، هناك نحو عشرة بلدان هي إما بصدد إنشاء مركز امتياز أو لديها خطط في هذا الشأن. وتعكف الوكالة الدولية للطاقة الذرية على إنشاء شبكة دولية تربط بين مراكز الامتياز لتسهيل تبادل الخبرات ومن ثم إيجاد مناخ تآزري.

- دعم أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية - تعهد عدد من البلدان بالتبرع لصالح صندوق الأمن النووي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ ومن هذه البلدان بلجيكا وجمهورية كوريا والداغمرنك وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة والنرويج وهولندا واليابان. ومنذ اختتام مؤتمر قمة واشنطن، استقبلت أربعة بلدان، هي السويد وفرنسا والمملكة المتحدة وهولندا، بعثة للاستعراض موفدة من الخدمة الاستشارية الدولية المعنية بالحماية المادية والتابعة للوكالة، وقدم كل من أستراليا وجمهورية كوريا ورومانيا وفنلندا والولايات المتحدة خططاً بهذا الشأن.

- مكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية والمواد المشعة - من بين ٥٣ بلدا مشاركا في مؤتمر قمة سيول، يشترك ٥١ بلدا في قاعدة بيانات الاتجار غير المشروع التابعة للوكالة. وأصبحت سنغافورة أحدث المشاركين في قاعدة البيانات هذه حين انضمت إليها في أوائل آذار/مارس ٢٠١٢. وقُدِّم عدد من المقترحات المشتركة منها مقترحات بشأن التصدي لتهرب المواد النووية وتأمين المصادر المشعة. وأصدرت

اليابان، بالاشتراك مع جمهورية كوريا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، بياناً بشأن أمن النقل. واتفق المشاركون على توطيد التعاون الدولي في مجال التحريات الجنائية النووية وهو ما سيمكّن من الكشف عن مصادر المواد النووية المسروقة. وانضم عدد من البلدان حديثاً إلى مبادرة الموانئ الكبرى التي تقودها الولايات المتحدة من أجل منع الاتجار غير المشروع بالمواد النووية والمصادر المشعة عبر المرافئ البحرية. وتعمل جمهورية كوريا مع فييت نام على تنفيذ مشروع ريادي ينطوي على إنشاء نظام لتتبع المواد المشعة في فييت نام باستخدام تكنولوجيا النظام العالمي لتحديد المواقع وبالتعاون مع الوكالة. وسوف يساهم هذا المشروع في تأمين المواد المشعة ومنع سرقتها.

#### الخطط المستقبلية

تستضيف هولندا مؤتمر القمة المقبل للأمن النووي المزمع عقده في عام ٢٠١٤.

## بيان مؤتمر قمة سيول لعام ٢٠١٢ المعني بالأمن النووي

نحن القادة، المجتمعون في سيول يومي ٢٦ و ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٢، نحدد الالتزامات السياسية المنبثقة عن مؤتمر قمة واشنطن لعام ٢٠١٠ المعني بالأمن النووي في سبيل العمل من أجل تعزيز الأمن النووي، والحد من خطر الإرهاب النووي، ومنع الإرهابيين والجرمين وغيرهم من الجهات الفاعلة غير المأذون لها من الحصول على مواد نووية. ولا يزال الإرهاب النووي يشكل أحد أخطر التهديدات التي يتعرض لها الأمن الدولي. لذا فإن دحر هذا التهديد يستلزم اتخاذ تدابير وطنية قوية والتعاون الدولي المتين بالنظر إلى ما له من عواقب سياسية واقتصادية واجتماعية ونفسية على الصعيد العالمي.

ونؤكد من جديد أهدافنا المشتركة المتمثلة في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

ونحن ملتزمون بالسعي من أجل إقامة عالم أكثر أمناً للجميع، ولنا أيضاً جميعاً هدف مشترك هو الأمن النووي. ونذكر أن مؤتمر القمة المعني بالأمن النووي عملية قيّمة على أعلى مستوى سياسي، تدعم ندائنا المشترك إلى تأمين جميع المواد النووية غير الحصرية في ظرف أربع سنوات. ونرحب في هذا الصدد بالتقدم الكبير المحرز بشأن الالتزامات السياسية للدول المشاركة منذ مؤتمر قمة واشنطن.

ونؤكد المسؤولية الأساسية للدول، وفقاً للالتزامات كل منها على الصعيدين الوطني والدولي، عن المحافظة على الأمن الفعلي لجميع المواد النووية التي تشمل المواد النووية المستخدمة في الأسلحة النووية والمنشآت النووية التي تقع تحت سيطرتها، ومنع الجهات الفاعلة من غير الدول من الحصول على المعلومات أو التكنولوجيا اللازمة لاستخدام تلك المواد لأغراض مؤذية. كما نسلم بالمسؤولية الأساسية للدول عن المحافظة على الأمن الفعلي للمواد المشعة الأخرى.

ونؤكد من جديد أن التدابير الرامية إلى تعزيز الأمن النووي لا تنتهك حق الدول في تنمية مصادر الطاقة النووية واستعمالها للأغراض السلمية.

ونحن إذ نشير إلى الدور الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في تيسير التعاون الدولي ودعم الجهود التي تبذلها الدول من أجل الوفاء بمسؤولياتها في مجال الأمن النووي،

نؤكد كذلك على أهمية التعاون الإقليمي والدولي، ونشجع الدول على تعزيز التعاون وأنشطة التوعية مع الشركاء الدوليين.

ونحن إذ نشير إلى حادثة فوكوشيما التي وقعت في آذار/مارس ٢٠١١ والصلة الوثيقة القائمة بين الأمن النووي والسلامة النووية، نعتبر أن هناك حاجة إلى بذل جهود متواصلة لمعالجة قضايا السلامة النووية والأمن النووي بطريقة متماسكة من شأنها أن تساعد على ضمان الاستخدام الآمن والمأمون للطاقة النووية للأغراض السلمية.

وسنظل نستخدم بيان وخطة عمل واشنطن كأساس لعملنا في المستقبل في سبيل تعزيز أهدافنا في مجال الأمن النووي. وخلال مؤتمر قمة سيول هذا، اتفقنا على أننا سنبدل قصارى الجهود لتحقيق مزيد من التقدم في المجالات الهامة التالية:

### هيكل الأمن النووي العالمي

١ - ندرك أهمية الصكوك المتعددة الأطراف التي تعالج الأمن النووي، مثل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، بصيغتها المعدلة، والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. لذلك نشجع التقيّد بهاتين الاتفاقيتين على الصعيد العالمي. ونحث الدول القادرة على تسريع موافقتها المحلية على تعديل عام ٢٠٠٥ لاتفاقية الحماية المادية على القيام بذلك، والسعي لكي يدخل هذا التعديل حيز التنفيذ بحلول عام ٢٠١٤. ونعترف بدور الأمم المتحدة الهام في تعزيز الأمن النووي، ونؤيد قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ١٩٧٧ (٢٠١١) في مجال تعزيز الأمن النووي العالمي، ونرحب بتمديد ولاية اللجنة المنشأة بموجب القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وسنسعى جاهدين للاستعانة بتوصيات الأمن النووي بشأن الحماية المادية للمواد النووية والمرافق النووية الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية (INFCIRC/225/Rev.5) ومجموعة وثائق الأمن النووي ذات الصلة، وتحسينها في الممارسة الوطنية.

٢ - وندرك المساهمات المقدّمة منذ مؤتمر قمة عام ٢٠١٠ من مبادرات وعمليات دولية مثل المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، والشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل، في نطاق ولاية وعضوية كل منهما. ونرحب بتوسيع نطاق المشاركة في المبادرة العالمية والشراكة العالمية ونقيّم تمديدتها إلى ما بعد عام ٢٠١٢. وإذ نشير إلى أهمية تعزيز التنسيق والتكامل بين أنشطة الأمن النووي، نرحب باقتراح الوكالة الدولية للطاقة الذرية تنظيم مؤتمر دولي في عام ٢٠١٣. ونرحب بمساهمات قطاع الصناعة والأوساط الأكاديمية والمعاهد والمجتمع المدني التي تعزّز الأمن النووي.

## دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية

٣ - نعيد التأكيد على المسؤولية الأساسية للوكالة ودورها الرئيسي في تعزيز إطار الأمن النووي الدولي، ونعترف بقيمة خطة الوكالة للأمن النووي للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣. وسنعمل على أن يظل لدى الوكالة ما يناسبها من هيكل وموارد وخبرة تلزم لتمكينها من تحقيق أهدافها في مجال الأمن النووي. لهذه الغاية، نشجع الصناعة النووية والدول التي بوسعها زيادة التبرعات لصندوق الأمن النووي التابع للوكالة، وكذلك المساهمات العينية، على القيام بذلك. ونشجع أيضاً استمرار أنشطة الوكالة لتقديم المساعدة، عند الطلب، للجهود الوطنية الرامية إلى إنشاء وتعزيز البنية التحتية للأمن النووي من خلال مختلف برامجها للدعم، ونشجع الدول على الاستفادة من موارد الوكالة هذه.

## المواد النووية

٤ - اعترافاً منا بأن اليورانيوم العالي التخصيب والبلوتونيوم المفصول يتطلبان احتياطات خاصة، نشدد مجدداً على أهمية تأمين هاتين المادتين وحصرهما وتبئتهما بالشكل المناسب. كما نشجع الدول على النظر في إزالة المواد النووية من المرافق التي لم تعد تستخدمها والتخلص منها على نحو سليم ومأمون وحسن التوقيت، حسب الاقتضاء، وبما يتفق مع اعتبارات الأمن القومي وأهداف التنمية.

٥ - ونعترف بأن إيجاد خيارات، في إطار الوكالة، لاعتماد سياسات وطنية بشأن إدارة اليورانيوم العالي التخصيب سيساعد على تحقيق أهداف الأمن النووي. لذا، نشجع الدول على اتخاذ تدابير للحد من استخدام اليورانيوم العالي التخصيب، بما في ذلك من خلال تحويل مفاعلات البحوث التي تعمل باليورانيوم العالي التخصيب إلى استخدام وقود اليورانيوم المنخفض التخصيب، حيثما كان ذلك ممكناً من الناحيتين التقنية والاقتصادية، مع الأخذ في الاعتبار الحاجة إلى إمدادات مضمونة من النظائر الطبية، ونشجع الدول التي بوسعها أن تعلن، بحلول نهاية عام ٢٠١٣، عن إجراءات محددة طوعية تهدف إلى التقليل من استخدام اليورانيوم العالي التخصيب، على القيام بذلك. ونشجع الدول أيضاً على الترويج لاستخدام الوقود والمواد المستهدفة من اليورانيوم المنخفض التخصيب في التطبيقات التجارية مثل إنتاج النظائر المشعة، وفي هذا الصدد، نرحب بالتعاون الدولي ذي الصلة في مجال وقود اليورانيوم المنخفض التخصيب العالي الكثافة لدعم تحويل مفاعلات البحوث والتجارب.

## المصادر المشعة

٦ - أخذاً في الاعتبار أن المصادر المشعة تُستخدم على نطاق واسع ويمكن أن تكون عرضة لأعمال خبيثة، نحث الدول على تأمين هذه المواد، واضعة في اعتبارها أوجه استخدامها في التطبيقات الصناعية والطبية والزراعية والبحثية. لهذه الغاية، نشجع الدول التي بوسعها مواصلة العمل صوب عملية تصديق الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي أو الانضمام إليها، على القيام بذلك؛ وأن تجسّد في ممارساتها الوطنية مجموعة وثائق الأمن النووي ذات الصلة الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومدونة قواعد السلوك المتعلقة بأمان المصادر المشعة وأمنها الصادرة عن الوكالة ووثيقتها التكميلية عن إرشادات الوكالة بشأن استيراد المصادر المشعة وتصديرها؛ وتستحدث سجلات وطنية للمصادر ذات النشاط الإشعاعي المرتفع، عند الاقتضاء. ونلتزم أيضاً بالعمل بشكل وثيق مع الوكالة الدولية لتشجيع التعاون في مجال التكنولوجيا والنظم المتقدمة، وتبادل أفضل الممارسات في مجال إدارة المصادر المشعة، وتقديم المساعدة التقنية للدول بناء على طلبها. وبالإضافة إلى ذلك، نشجع استمرار بذل الجهود الوطنية والتعاون الدولي لاسترداد المصادر الضائعة أو المفقودة أو المسروقة وإبقاء السيطرة على المصادر العديمة الاستعمال.

## الأمن والسلامة النوويان

٧ - اعترافاً منا بأن الهدف المشترك المتوخى من تدابير السلامة وتدابير الأمن هو حماية حياة الإنسان وصحته والبيئة، نؤكد أنه ينبغي تصميم تدابير السلامة النووية والأمن النووي وتنفيذها وإدارتها في المنشآت النووية بطريقة متماسكة وتأزيرية. ونؤكد أيضاً على ضرورة الحفاظ على قدرات فعالة في مجال التأهب لحالات الطوارئ والتصدي لها والتخفيف من آثارها على نحو يعالج الأمن النووي والسلامة النووية على حد سواء. ونرحب في هذا الصدد بالجهود التي تبذلها الوكالة لتنظيم لقاءات لتقديم التوصيات ذات الصلة عن العلاقة بين الأمن النووي والسلامة النووية بحيث لا يصبح الأمن والسلامة عرضة لأي خطر. ونرحب أيضاً بالاجتماع الرفيع المستوى المتعلق السلامة والأمن النوويين الذي عُقد بمبادرة من الأمين العام في نيويورك يوم ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وإذ نشير إلى أن أمن المواد النووية وغيرها من المواد المشعة يشمل أيضاً الوقود النووي المستهلك والنفايات المشعة، نشجع الدول على النظر في وضع الخطط المناسبة لإدارة هذه المواد.

## أمن النقل

٨ - سنواصل بذل الجهود لتعزيز أمن المواد النووية وغيرها من المواد المشعة أثناء نقلها على الصعيد الداخلي والدولي، وتشجيع الدول على تبادل أفضل الممارسات والتعاون في الحصول على التكنولوجيات اللازمة لتحقيق هذه الغاية. وإدراكاً لأهمية وجود نظام دفاع وطني متعدد المستويات لمكافحة فقدان المواد النووية وغيرها من المواد المشعة أو سرقتها، نشجع على إنشاء آليات وطنية فعالة لإدارة مخزون المواد النووية وتتبعها على الصعيد المحلي، عند الاقتضاء، وذلك لتمكين الدول من اتخاذ التدابير المناسبة لاسترداد المواد الضائعة أو المسروقة.

## مكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية

٩ - نشدد على ضرورة إيجاد القدرات الوطنية لمنع الاتجار غير المشروع بالمواد النووية وكشفه والتصدي له وملاحقة القائمين به. وفي هذا الصدد، نشجع التنسيق العملي المنحى بين القدرات الوطنية لمكافحة الاتجار غير المشروع، بما يتفق مع القوانين واللوائح الوطنية. وسنعمل على تعزيز القدرات التقنية في مجال الهيئات الوطنية المعنية بالتفتيش والكشف عن المواد النووية وغيرها من المواد المشعة عند الحدود. وإذ نشير إلى أن عدة بلدان قد سنت قوانين للرقابة على الصادرات لتنظيم عمليات نقل المواد النووية، نشجع على استخدام المزيد من الوسائل القانونية والاستخباراتية والمالية على نحو فعال لملاحقة مرتكبي الجرائم، حسب الاقتضاء وبما يتسق مع القوانين الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، نشجع الدول على المشاركة في برنامج قاعدة بيانات الاتجار غير المشروع التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية وتوفير المعلومات الضرورية المتعلقة بالمواد النووية وغيرها من المواد المشعة غير الخاضعة للرقابة التنظيمية. وسنعمل على تعزيز التعاون بين الدول وتشجيعها على تبادل المعلومات، بما يتفق مع اللوائح الوطنية، عن الأفراد الضالعين في الجرائم المتعلقة بالاتجار بالمواد النووية وغيرها من المواد المشعة، بما في ذلك عن طريق وحدة منع الإرهاب الإشعاعي والنووي التابعة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية ومنظمة الجمارك العالمية.

## التحريات الجنائية النووية

١٠ - ندرك أن التحريات الجنائية النووية يمكن أن تكون أداة فعالة في تحديد مصدر المواد النووية وغيرها من المواد المشعة المكشوف عنها، وتوفير الأدلة لمقاضاة مرتكبي أعمال الاتجار غير المشروع بهذه المواد واستخدامها لأغراض مؤذية. وفي هذا الصدد، نشجع الدول على العمل مع بعضها البعض، وكذلك مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لتطوير وتعزيز قدرات

التحريات الجنائية النووية. ويمكنها في هذا الصدد أن تجمع بين مهارات التحريات الجنائية التقليدية والنووية من خلال استحداث مجموعة مشتركة من التعاريف والمعايير، وإجراء البحوث وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات، حسب الاقتضاء. ونشدد أيضا على أهمية التعاون الدولي في مجال تطوير التكنولوجيا وتنمية الموارد البشرية على حد سواء لتعزيز التحريات الجنائية النووية.

### ثقافة الأمن النووي

١١ - اعترافاً منا بأن الاستثمار في بناء القدرات البشرية أمر أساسي للنهوض بثقافة متينة في مجال الأمن النووي واستدامتها، نشجع الدول على تبادل أفضل الممارسات وبناء القدرات الوطنية، بما في ذلك من خلال التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف. فعلى الصعيد الوطني، نشجع جميع الجهات المعنية، بما فيها الحكومات والهيئات التنظيمية والقطاع الصناعي والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام، على الالتزام الكامل بتعزيز ثقافة الأمن والإبقاء على اتصالات قوية وتنسيق الأنشطة. كما نشجع الدول على تعزيز تنمية الموارد البشرية من خلال التعليم والتدريب. وفي هذا الصدد، نرحب بإنشاء مراكز التفوق ومراكز التدريب والدعم الأخرى في مجال الأمن النووي منذ مؤتمر قمة واشنطن، ونشجع على إنشاء مراكز جديدة. وعلاوة على ذلك، فإننا نرحب بالجهود التي تبذلها الوكالة لتعزيز التواصل بين هذه المراكز لتبادل الخبرات والدروس المستخلصة والاستفادة المثلى من الموارد المتاحة. ونشير أيضا إلى عقد مؤتمر قمة الصناعة النووية وندوة الأمن النووي عشية مؤتمر قمة سيول المعني بالأمن النووي.

### أمن المعلومات

١٢ - ندرك أهمية منع الجهات الفاعلة من غير الدول من الحصول على المعلومات أو التكنولوجيا أو الخبرات اللازمة من أجل اقتناء أو استخدام المواد النووية لأغراض مؤذية، أو لتعطيل نظم التحكم في المنشآت النووية القائمة على تكنولوجيا المعلومات. وبالتالي فإننا نشجع الدول على مواصلة تطوير وتعزيز التدابير الوطنية المتخذة على مستوى المنشآت لإدارة هذه المعلومات إدارة فعالة، بما في ذلك المعلومات عن الإجراءات والبروتوكولات المعتمدة لحماية المواد والمنشآت النووية؛ ودعم مشاريع بناء القدرات ذات الصلة؛ وتعزيز تدابير أمن الفضاء الإلكتروني المتعلقة بالمنشآت النووية، بما يتفق مع قرار المؤتمر العام للوكالة بشأن الأمن النووي (GC (55)/RES/10)، ووضعة في اعتبارها القرار ١٧٤ الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات. ونشجع الدول أيضا على تعزيز ثقافة الأمن التي تؤكد على ضرورة حماية المعلومات المتعلقة بالأمن النووي؛ والعمل مع الأوساط العلمية والصناعية والأكاديمية

في البحث عن حلول مشتركة؛ ودعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إعداد ونشر إرشادات أحسن لحماية المعلومات.

### التعاون الدولي

١٣ - نشجع جميع الدول على تعزيز نظامها الخاص بالحماية المادية للمواد النووية وتقديم بيانات عنها، وقدرات التأهب لحالات الطوارئ والتصدي لها، والإطار القانوني والتنظيمي ذي الصلة. وفي هذا السياق، نشجع المجتمع الدولي على زيادة التعاون الدولي وتقديم المساعدة، عند الطلب، إلى البلدان المحتاجة على المستوى الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف، حسب الاقتضاء. ونرحب على وجه الخصوص باعتماد الوكالة الدولية للطاقة الذرية الاستمرار في قيادة الجهود لمساعدة الدول، بناء على طلبها. كما نؤكد من جديد على الحاجة إلى بذل جهود مختلفة في محالي الدبلوماسية العلنية والتوعية لتعزيز وعي الجمهور بالإجراءات المتخذة والقدرات المنشأة للتصدي للأخطار التي تهدد الأمن النووي، بما فيها خطر الإرهاب النووي.

\* \* \*

إننا سنواصل بذل الجهود الطوعية والملموسة في سبيل تعزيز الأمن النووي وتنفيذ الالتزامات السياسية التي قطعت في هذا الصدد. ونرحب بالمعلومات التي قدمها المشاركون في مؤتمر قمة سيول هذا عن التقدم المحرز في مجال الأمن النووي منذ مؤتمر قمة واشنطن. وسينعقد مؤتمر القمة المقبل المعني بالأمن النووي في هولندا في عام ٢٠١٤.